

# مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من الممثل الدائم لجمهورية اتحاد ميانمار إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل بها تقرير الاجتماعات غير الرسمية بشأن بندي جدول الأعمال ١ و ٢، مع التركيز بصفة عامة على نزع السلاح النووي

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير الاجتماعات غير الرسمية بشأن بندي جدول الأعمال ١ و ٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، مع التركيز بصفة عامة على الاجتماعات بشأن نزع السلاح النووي التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس.

وسأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه الرسالة والوثيقة المرفقة بها وتعميمهما بوصفهما وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

وتفضلوا، سيادة الأمين العام، بقبول فائق التقدير.

(توقيع) هتين لين

السفير

والممثل الدائم لجمهورية اتحاد ميانمار



## الفريق العامل المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً": بندا جدول الأعمال ١ و ٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، مع التركيز بصورة عامة على نزع السلاح النووي

بعد موافقة المؤتمر على الجدول الزمني للفريق العامل المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً"، الذي أنشئ بموجب المقرر ٢٠٩٠ لمؤتمر نزع السلاح، عقد المؤتمر سلسلة اجتماعات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن البندين ١ و ٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، مع التركيز بصورة عامة على نزع السلاح النووي. وعُقدت هذه الاجتماعات في جنيف خلال الفترة ٨-١٠ آب/أغسطس.

وأدار حلقة النقاش سعادة هتين لين، السفير والممثل الدائم لجمهورية اتحاد ميانمار لدى سويسرا ومكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وتقيّد المناقشة بالهيكل الذي اقترحه المنسق في رسالته المؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

وخلال اجتماعات ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحاط الفريق العامل علماً بالتقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي. وافتتحت المناقشة بعرض بعنوان "نزع السلاح النووي: أهم الأسس القانونية والعناصر الممكنة في المستقبل" قدمه السفير تيم كولي، أحد كبار الباحثين في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أعقبها تبادل عام للآراء.

وفي ٩ آب/أغسطس، حدد الفريق العامل القضايا المتعلقة بالعمل الموضوعي، آخذاً في الاعتبار جهود المجتمع الدولي وأولوياته. ودُعيت الوفود إلى النظر في المسائل والأولويات التي حددتها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر نزع السلاح، وعمليات أخرى. ونظر الفريق العامل في جملة أمور منها: كيفية المضي قدماً بالنهج المتعدد الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛ وكيفية تحديد القضايا المشتركة وأولويات النهج الشاملة بشأن الترتيبات القانونية والمؤسسية للعمل الموضوعي؛ وكيفية تضيق الفوارق بغية إيجاد أرضية مشتركة، بما في ذلك، عن طريق اعتماد نهج شاملة وتفاعلية وبناءة.

وفي الاجتماع الأخير المعقود في ١٠ آب/أغسطس، دُعيت الوفود إلى النظر في جملة أمور منها تحديد الأولويات المشتركة للعمل الموضوعي؛ واعتماد طرائق لمعالجة الأولويات المشتركة من أجل وضع برنامج عمل يتضمن ولاية للتفاوض، واتخاذ الخطوات اللازمة للمضي قدماً.

### تبادل عام للآراء

أكدت الوفود من جديد التزامها بإزالة الأسلحة النووية بالكامل باعتبارها الهدف النهائي للمجتمع الدولي.

وشددت الوفود على أن تحقيق نزع السلاح النووي بطريقة فعالة يستوجب إرادة سياسية؛ وقد دعت بعض الوفود وفوداً أخرى إلى إبداء الإرادة السياسية المرونة اللازمتين للمضي قدماً بمسألة نزع السلاح النووي.

وأشير إلى أن الآلية الدولية لنزع السلاح لا تعمل في فراغ؛ ولهذا السبب، ارتأت بعض الوفود أن الإطار الاستراتيجي الراهن ينعكس في تزايد مستوى التوترات الجيوسياسية لا يساعد على نزع السلاح النووي. ورأى آخرون أن الحالة الأمنية الراهنة ينبغي أن تدفع مؤتمر نزع السلاح إلى إحراز تقدم بشأن مسألة نزع السلاح النووي.

واعترفت الوفود بالأولوية التي أعطيت لنزع السلاح النووي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ وشددت هذه الوفود على ضرورة إعطاء الأولوية للتفاوض على صك ثان ملزم قانوناً لنزع السلاح النووي في إطار زمني له مواعيد نهائية محددة لإزالة الأسلحة النووية.

وأشير أيضاً إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ (الفتوى الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ - تقارير محكمة العدل الدولية، ١٩٩٦، ص ٢٢٦) عقب طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المسألة المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ولوحظ أن المحكمة كانت قد قررت بالإجماع أن ثمة التزاماً بمواصلة المفاوضات بحسن نية وإنهاء بنزع الأسلحة النووية بجميع أبعادها تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وجرى تأكيد أن الدول الحائزة للسلاح النووي تتحمل مسؤولية رئيسية للمضي قدماً في نزع السلاح النووي، وأن على الدول الحائزة لأكثر المخزونات الإمساك بزمام هذه المسؤولية. وفي هذا السياق، كانت المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وتنفيذها موضع ترحيب. ووجهت دعوات في الوقت نفسه إلى اتخاذ خطوات لاحقة ومزيد من التخفيضات.

وارتأت بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية أن الخطوة المقبلة ينبغي أن تتمثل في تحقيق المزيد من التخفيضات من جانب الدول الحائزة لأكثر المخزونات، في حين ارتأت دول أخرى حائزة لأسلحة نووية أنه ينبغي إجراء حوار في مرحلة مبكرة بين جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية.

وأعرب عن شواغل إزاء استمرار تطوير وتحديث الأسلحة النووية ونظم إيصالها، فضلاً عن خطاب الدول الحائزة لأسلحة نووية الذي قد يساهم في حدوث سباق جديد للتسلح وتقويض السلم والأمن الدوليين. وأشير إلى أن هذه التطورات تؤثر سلباً في آفاق نزع السلاح النووي.

## نُهَج نزع السلاح النووي

سُلط الضوء على العديد من النهج لنزع السلاح النووي: (١) النهج الشامل المتمثل في وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية تتضمن برنامجاً مرحلياً لإزالة الأسلحة النووية بالكامل ضمن إطار زمني محدد؛ (٢) نهج يركز على الأحكام القانونية اللازمة من لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بصورة مستدامة، وذلك في إطار صك قانوني واحد أو مجموعة صكوك، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية؛ (٣) نهج تدريجي يستند إلى الجهود والصكوك السابقة عن طريق اختيار تدابير عملية تفضي إلى تخفيض كبير في أعداد الرؤوس الحربية النووية، ويراعي ديناميات البيئة الأمنية السائدة. وقد أُشير في هذا السياق إلى المناقشة التي دارت بشأن "اللبنة الأساسية" لعالم خال من الأسلحة النووية.

ورحبت الوفود بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدها الجمعية العامة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وسلطت الضوء على القاعدة القانونية التي وضعتها المعاهدة، وتسدد، في رأي الوفود، الثغرة القانونية الموجودة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذكر أن الصك لن يقوض معاهدة عدم الانتشار، بل سيؤكد من جديد المعاهدة ويكملها ويدعمها ويعززها، بسبل منها تيسير تنفيذ مادتها السادسة.

وأعربت الوفود عن المعارضة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية عن قلقها من أن المعاهدة ستقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتضعف الهيكل الحالي لنزع السلاح لأنها تنشئ، في رأي هذه الوفود، التزامات موازية للصكوك القائمة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأكدت بعض الوفود عدم الالتزام بالمعاهدة، وارتأت أنها لا تسهم بأي حال في تطوير القانون الدولي العربي.

وخلال المناقشات، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة سد الفجوة بين الدول الداعمة والمعارضة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية بغية المضي قدماً.

وشددت بعض الوفود على ضرورة إحراز تقدم عاجل في مجال نزع السلاح النووي نظراً للعواقب الكارثية لتفجيري سلاح نووي، على نحو ما أُشير إليه في المؤتمرات المتعلقة بآثاره الإنسانية المعقودة في أوسلو بالنرويج، وناياريت، ومكسيكو، وفيينا بالنمسا. ووجهت الوفود الاهتمام إلى القوة الهائلة لتفجير سلاح نووي، والتي لا يمكن التحكم فيها، وتتسم بطبيعة عشوائية تمتد آثارها المدمرة إلى أبعد من الحدود الوطنية، وارتأت أن السبيل الوحيد للوقاية من تفجير سلاح نووي، سواء أكان ذلك عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو عمدًا، هو ضمان إزالة الأسلحة النووية بالكامل، والتأكد من عدم إنتاجها أبداً.

واعترفت بعض الوفود الأخرى بأهمية البعد الإنساني، وسلطت الضوء على أهمية الاعتبارات الأمنية، وأكدت الحاجة إلى تعزيز الظروف الدولية التي تجعل امتلاك أسلحة نووية للحفاظ على الأمن الوطني والعالمي غير ضروري أو مشروع. ولهذا السبب، أيدت الوفود النهج التدريجي لأنه يتيح خطوات واقعية وملموسة تفضي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

## الخطوات المتخذة صوب نزع السلاح النووي

أشارت الكثير من الوفود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لعدم الانتشار النووي، ونظام نزع السلاح النووي الحالي. ولاحظت وفود كثيرة أن الحفاظ على عدم الانتشار النووي ونظام نزع السلاح النووي الحالي مسؤولية الجميع. وفي هذا السياق، دعت الوفود إلى تنفيذ متوازن لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد تباينت الآراء أثناء المناقشات بشأن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وارتأت بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن عدم التنفيذ قوّض مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن الدول الحائزة لأسلحة نووية ارتأت أنها تفي بالتزاماتها بموجب المادة السادسة.

وقيل أيضاً إن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار لا يمنح الدول الحائزة لأسلحة نووية الحق في الاحتفاظ بأسلحتها النووية إلى أجل غير مسمى.

ولاحظت عدة وفود استمرار صلاحية "الخطوات العملية الثلاث عشرة للجهود المنهجية والتدرجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ و"خطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة" المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠؛ ووُجِعت دعوات إلى تنفيذ عاجل للخطوات والإجراءات المبينة في الوثائق الختامية المتفق عليها. واعترفت الوفود بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتباينت الآراء بشأن عملية إنشاء هذه المنطقة.

واعتُبر أن الخطوة الملموسة تتمثل في وجود عملية لوضع صك ملزم قانوناً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية عن طريق التفاوض وإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالاً من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وأُعربت عدة وفود عن استعدادها للتفاوض بشأن هذا الصك في إطار مؤتمر نزع السلاح، وأُعرب في الوقت نفسه عن آراء متباينة بشأن نطاق هذه المعاهدة وولاية التفاوض بشأنها. وفي غياب التفاوض بشأن هذه المعاهدة، دعا البعض إلى الحفاظ أو الإعلان عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسُلط الضوء على الحاجة إلى معالجة المخزونات الموجودة في سياق معاهدة المواد الانشطارية في المستقبل. وفي هذا السياق، نظرت الوفود في إمكانية إجراء مفاوضات دون شروط مسبقة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. ورأت بعض الوفود أن هذه الخطوة إيجابية، وأُعربت عن دعمها لها.

وسُلط الضوء أيضاً على إنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١، وأُعربت الوفود عن أملها في أن تسهم مداخلاتها في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

واعتُبر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ خطوة ملموسة، ودعت الوفود ما يسمى "دول المرفق الثاني" إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها دون إبطاء.

واعتُبر وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية خطوة مؤقتة ملموسة في انتظار إزالة الأسلحة النووية. وأُعربت عدة وفود عن استعدادها للتفاوض بشأن هذا الصك في إطار مؤتمر نزع السلاح، وارتأت وفود أخرى أن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل قبل بدء المفاوضات.

وأحيط علماً بأهمية دور التحقق والحاجة إلى وضع نظام للتحقق من نزع السلاح النووي، ورحبت الوفود في هذا السياق باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ الذي أنشئ بموجبه فريق خبراء حكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وأشار أيضاً إلى مبادرة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وارتأت بعض الوفود أن السعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي ينبغي أن يقترن بتدابير لبناء الثقة والشفافية، من قبيل إلغاء حالة التأهب، وإزالة المواد الانشطارية من الرؤوس

الحربية، وزيارات الشفافية، والإبلاغ الطوعي، فضلاً عن تعزيز الهياكل القانونية المحلية عن طريق اعتماد تشريعات محلية تدعم نزع السلاح النووي. وأضافت أن هذه التدابير يمكن أن تسهم في تهيئة الظروف اللازمة للمضي قدماً في نزع السلاح النووي.

ووجهت دعوات من أجل العمل على تخفيض دور الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية. وأشار أيضاً إلى أنه ينبغي أن تعتمد الدول الحائزة لأسلحة نووية "سياسة عدم البدء بالاستخدام"، وإبرام معاهدة ملزمة قانوناً لتحقيق هذه الغاية.

## الطريق إلى الأمام

يمكن القول عموماً إن الوفود المشاركة في المناقشات ارتأت أن هذه الخطوات كانت مفيدة من أجل فهم أفضل لمختلف مواقف الوفود، وتعزيز جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وعدم الانتشار المتعلق بنزع السلاح النووي، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح النووي. وقد أظهرت المناقشات أن نزع السلاح النووي يظل الأولوية القصوى بالنسبة لعدد من الوفود.

ولا يزال المؤتمر منقسماً فيما يتعلق بالعديد من المسائل الأساسية، بما في ذلك الإطار القانوني، والتُّهَجُ الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وتوقيت الولاية ومضمونها للمضي قدماً بمسألة نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا تزال الحاجة قائمة إلى المزيد من العمل.

وقد أصبح من الواضح خلال المناقشات أن مسألة نزع السلاح النووي لا تزال أولوية للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وأن هذه المسألة تستحق مزيداً من النظر من جانب المؤتمر في دورته السنوية لعام ٢٠١٨. ولم يتسن النظر بمزيد من التعمق في مختلف جوانب نزع السلاح النووي في أثناء هذه المناقشات بسبب ضيق الوقت. وفي هذا السياق، دعت عدة وفود إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يتضمن نزع السلاح النووي.

ودعت عدة وفود إلى إنشاء هيئة فرعية، كجزء من برنامج عمل متوازن وشامل لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي. وأعرب عن ضرورة أن يكون برنامج العمل المقبل لمؤتمر نزع السلاح متوازناً، وأن يُنظر بشكل إيجابي في وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية.

وأشير إلى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح النظر في إنشاء فريق خبراء علميين، على غرار فريق مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لوضع التفاصيل التقنية والأجهزة اللازمة للتحقق من عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.